والاولى ثنتين هذا كله فيما اذا طلقها الاولى فقط واما اذا طلق الضرة فقط كما قال المصنف بان قال للضرة وحدها انت طالق فانه يقع بالضرة طلقة بالتخيير وعلى الاولى طلقة لانه علق طلاقها على ايقاع الطلاق بضرتها وقد وجد بالتخيير ولا يقع على الضرة اخرى لان تعليق الاولى استقر على تعليق الضرة فلم يوجد بعد تعليق طلاق الضرة الا تخييرها ووقع بالاولى لا ايقاع ولذلك قال المصنف طلقتا طلقة طلقة فلو طلقها معا بان قال انتما طالقتان وقع بالاولى ثلاث وبالضرة طلقتان وذلك لانه وقع على كل منهما واحدة بالتخيير وقد وجد بعد تعليق الاولى ايقاعان بالضرة ايقاع طلقة بخصلة لهما ثلاث وايقاع بالتعليق المتاخر وكلما تقتضي التكرار فيحصل بكل ايقاع طلقة فيحصل لهما ثلاث واما الضرة فلم يحصل بعد تعليق طلاقها الا ايقاع واحد وهو التخيير لتقدم تعليق الاولى عليه فتدبر ذلك فانه دقيق قوله ثم طلقها الاولى اي فقط على قياس التي بعدها ومحترز القيد في الوصفين ما لو طلق الزوجتين معا فانه يقع بالاولى ثلاث وبالثانية ثنتان قوله ومثل ذلك الخ اعلم ان عمرة هنا تنزل الاولى فقدرها على يمين الزوج مثلا وحفصة تنزل الضرة فاجعلها على يساره ثم اذا خاطب عمرة بمثل ما خاطب به الاولى بان علق طلاقها على ايقاع الطلاق بحفظه وهو معنى قول المصنف ان اولها طلقت حفصة اي ووقعت عليها الطلاق وعمرة طالق ثم التفت الى حفصة وعلق طلاقها على ايقاع الطلاق بعمرة فاحكم هنا للعمرة بما حكمت به هناك للاولى ولحفصة بما حكمت به للضرة فتى تجزه لعمرة فقط وقع بها ثنتان وبحفصة واحدة ومتى تجزه لحفصة فقط وقع بكل منهما طلقة ومتى تجزه لهما وقع بعمرة ثلاث وبحفصة ثنتان والله اعلم قوله وعكس ذلك قوله لعمرة ان طلقتك الخ اعلم انك اذا قلت لعمرة التي جعلناها على يمينك ان طلقتك فحفصة طالق فقد علق طلاق حفصة لا على ايقاع الطلاق بعمرة ولم يوجد منه تعليق لطلاق عمرة اذ ثم اذا التفت الى حفصة فقال لها ان طلقتك فعمرة طالق فقد علق طلاق عمرة على ايقاع الطلاق بحفصة فتعليقا ما اخرج تعليق طلاق حفصة فاذا قال بعد ذلك لحفصة انت طالق وقع بها ثنتان واحدة بالتعليق وواحدة بالتعليق على ايقاع الطلاق بعمرة وقد وجد ايقاع عمرة لتاخر تعليقها عن تعليق حفصة ولم يقع بعمرة الا واحدة بتخيير الطلاق لحفصة ولا يقع بعمرة غيرها لتقدم تعليق طلاق حفصة واذا قال لعمرة وحدها انت طالق وقع بكل طلقة واذا اخره لهما وقع بحفصة ثلاث وبعمرة ثنتان وتوجيهه يعلم مما تقدم وهذه الصورة عكس التي قبلها كما قال المصنف لان عمرة في الاولى يقع عليها اما طلقة او طلقتان او ثلاث على ما ذكرنا وحفصة اما واحدة او ثنتان وفي هذه الصورة بالعكس اعني انه يقع فيها على حفصة واحدة او ثنتان او ثلاث وعلى عمرة اما واحدة او ثنتان والله اعلم قوله انكى وقع عليها الخ هذا تعليق على الوقوع بخلاف ما علقه على الايقاع كما قال انكى طلقتها او وقعت عليها

عليها الطلاق فضرائرها طوالق او قعه على احداهن فانه لا يقع بهن الا طلقة طلقة قوله طلقتن اي طلاقا كاملا اي ثلاثا ثلاثا قوله والا فلا اي ولا يثبت الكتاب الا بشاهدين مثل كتاب القاضي الى القاضي واذا شهدا عندها كفى لان شهد ان هذا خطه افتاء ملخصا ع ش وفصل في تعليقه بالحلف اي بالحلف بالطلاق لا بمطلق الحلف فان حقيقة الحلف القسم واما الحلف بالطلاق فليس حلفا حقيقة بل مجاز لمشاركته للقسم في القصد الشهير اي المتعارف من الحث والمنع والتصديق والتكذيب والا فحقيقة الحلف بالطلاق تعليق لانه ترتيب للطلاق على المحلوف عليه وذلك حقيقة التعليق كما سبق قال ابو يعلى الصغير ولهذا اي ولكون الحلف بالطلاق تعليقا حقيقة لو حلف لا حلفت فعلق طلاقها بشرط ثم وصفته ثم حنثت انتهى وبخطه ايضا على قوله في تعليقه بالحلف اي الحلف بالطلاق واعلم ان الحلف بالطلاق تعليق في الحقيقة ولهذا لو حلف لا حلفت فعاق بعني الصغير ولهذا اي ولكون الحلف بالطلاق تعليقا حقيقة لو حلف لا حلفت فعلق طلاقها بشرط ثم وصفته ثم حنثت انتهى وبخطه ايضا على قوله في تعليقه بالحلف اي الحلف بالطلاق واعلم ان الحلف بالطلاق تعليق في الحقيقة ولهذا لو حلف لا حلفت فعاق لم يحنث بمجازه الذي حقيقة القسم لمشاركته له في المعنى المشهور في الحث والمنع والتصديق والتكذيب وامثلتها على الترتيب ان لم ادخل الدار فانت طالق وان دخلت الدار فانت طالق وانت طالق لقد قمت يا زيد او لم تقم فالله شهيد بفعله والله لا دخلت فلانا دخلت الخ فاما التعليق على غير ذلك كانت طالق اذا طلعت الشمس فمتروك الحلف فلا يقع به طلاق معلق على الحالف لعدم مشاركته للمحلوف في ذلك المعنى المشهور قوله بما فيه حيث كانه لم دخلها الدار فانت طالق قوله او منع كان دخلت الدار فانت طالق قوله بمشتراها اي او غيرها قبل وجودها قوله وبحق اي كهبوب ريح قبل حصوله لانه ليس فيه معنى الحلف قوله فطلقة لانه حلف وكلام قوله فثنتان واحدة بالتعليق الاول واخرى بالثاني لوجودها دون الثالث قوله وثلاث اي لوجودها معا علقت عليه التعليقات الثلاثة الاول قوله في الحلف اي لانه ان كان حلف واحد بعض آبائه فيها كحملها كالاولى في عدم الوقوع عند قصد الا فهام كما ذكره صاحب الهروي رحمه الله تعالى قوله ولم تنعقد اي في غير المدخول بها قوله في مسئلة الكلام لانها تبين بالشروع قبل الجواب بخلاف مسئلة الحلف فتنعقد الثانية لانها لا تبين الا بعد انعقادها ولا تنعقد الثالثة للبينونة بفعل الثانية قوله فاعاده بعد اي بعد ان وقع بكل طلقة قوله فلا طلاق لان الحلف بطلاق عمرة فقط قوله ولو قال بعد اي بعد ما ذكر من الاعادة واما لو قال ابتدا ان حلفت بطلاقها فعمرة طالق ثم قال بعد غير اعادة ان حلفت بطلاق فكما لو حفصة طالق ثم طالق ثم تطلق واحدة منهما لما ذكر بخلاف ما لو قال بعد وبخطه ايضا على قوله ولو قال بعد اي بعد ان اعاده وفيه خفاء يدرك بالتامل كما اوضحناه قوله لم تطلق واحدة منهما لانه لم يوجد بعد تطليق طلاق حفصة على الحالف بطلاقها الا الحلف بطلاق عمرة فلم توجد الصفة في حق حفصة وانحلت اليمين الاولى في حق عمرة بوقوع الطلاق عليها فقد بر

Copyright © King Saud University